

الحركة المالية والاقتصادية في الإسلام

من خلال القرآن الكريم ونهج البلاغة

(بحث مقارن)

د. حسن عباس نصر الله*

﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ [الكهف: ٤٩].

﴿وتحبُّونَ المالَ حباً جماً﴾ [الفجر: ٢٠].

﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾ [النور: ٣٣].

﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم﴾
[التوبة: ٣٤].

أسس القرآن الكريم لتشريع مالي اقتصادي يصلح لكل الأزمنة والأمكنة، وهذا التشريع يظل الأوحى في تحقيق العدالة الماليّة في توزيع الثروة والتعامل معها في المجتمعات لأنه تشريع إلهي؛ صادر عن الخالق العظيم الذي يقدر الأرزاق في الأرض والسماء، ويقسمها على الخلائق والناس، ويرتبط التوزيع بمشيئة الله تعالى، وتقديراً لمصلحة الأفراد والجماعات وإصلاحاً للمجتمعات واستمرارية الحياة فيها.

١. ﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء... وترزق من تشاء بغير حساب﴾ [آل عمران: ٢٦-٢٧].

الرزق بكل أبعاده ومواده وأشكاله: المال والعقارات والممتلكات هي عطاء من عند الله تعالى.

٢. ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً﴾ [الزخرف: ٣٢].

تقتضي العدالة الإلهية أن يعطى كل فرد مثملاً يعطى الآخر، لكن ذلك يهدم الحياة، ويخرب المجتمعات، فلا ينهض إنسان للعمل، أو لخدمة الآخرين، وينعدم التعاون بين البشر، إذ كل فرد قد استغنى بما له عن سائر الناس لذلك جعل الله الناس درجات من حيث الغنى والفقر والمسؤوليات.. ليتبادلوا الأعمال

(* باحث وأستاذ جامعي - لبنان).

والخدمات والمنتجات ضمن حركة اقتصادية تعتمد التعاون بين الخدمات والمهّن، بين درجات المجتمع أو طبقاته، الفقير يخدم الغني، والغني يساعد الفقير ويحتاج إلى عمله.. لقد أشارت الآيات القرآنية إلى ماهية المال، وتنظيمه في المجتمع الإسلامي! توزيعه، وكسبه، وصرفه، وتوريثه، وإقراضه، واحتكاره، وتكثيره ما يشكل إطاراً يوجّه الحركة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي المثالي.

حقوق شرعية لا ضرائب

لم يفرض الإسلام الضرائب لما فيها من القهر والتسلط والاعتصاب.. فكلمة (ضريبة) مشتقة من الضرب وناتجة عن الأذى والقهر والغلبة، وقال الإسلام بالزكاة والخمس والصدقات.. فالزكاة تعني النمو، يدفعها المسلم وقد طابت عنها نفسه، وقد قرنها القرآن الكريم بالصلاة، فهي فريضة تعبدية مثل الصلاة والصوم والحج. قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]. إن الالتزام بدفع الحقوق الشرعية: الزكاة والخمس.. يقيم علاقة ودية بين الأفراد والمجتمع. لأن المؤمنين يؤدون بإرادتهم الخمس والزكاة والصدقات، لتصرف على شؤون الدولة العامة، ويوزع الباقي على الأيتام والفقراء وأبناء السبيل..

القرض الحسن

شرّع الإسلام (القرض الحسن) الذي يمثل أرقى أنواع التعاون المالي سواء بين الأفراد أم الدول، وهو تشريع لم تشهده حتى الآن الدول المتحضرة، لأنها ما استطاعت أن تتخلى عن ماديتها، وظلت بعيدة عن الروحانيات الإسلامية؛ لقد استطاعت بعض الدول المتطورة أن تقيم العدالة الاجتماعية في جزء من مناحي الحياة، لكن التعامل بـ (القرض الحسن) لم تشهده أية دولة حتى اليوم.. وهو تقصير في فهم التشريع الإلهي، وعجز في تطبيق واقعه الصعب، لأنه عطاء بلا أخذ.

ويقترن الربا بالقرض أو الدين، فحرم الإسلام الربا، ومنع الاحتكار، وشرّع لتوزيع الإرث.. هذه المنظومة الاقتصادية الإسلامية المنزلة في القرآن، ما استطاعت دولة واحدة أن تبلغها. ومهما حاولوا في حقل الديون أن يجعلوا جزءاً منها قروضاً ميسرة وبفوائد مخفضة، طموحاً إلى شيء من عدالة بتأثير مشاعر إنسانية.. فهم ما استطاعوا أن يصلوا إلى مرحلة (القرض الحسن) بلا فوائد، وبلا منة، (فالقرض الحسن) هو تقرب إلى الله وتشريع استعصى على دول العالم وتفرد به الإسلام...

تشريع الإرث

من التنظيمات القرآنية المتميزة تشريعات الإرث، لقد فصلتها الآيات القرآنية تفصيلاً، يكفل توزيع الحركة المالية ضمن الأسرة، وتميز هذا التنظيم بالدقة والعدالة والشمولية.. وعنه أخذت القوانين العصرية المذهبية والمدنية، وهو أول تشريع أنصف المرأة وأعطاهما نصيباً مما يترك الأبوان والأهل والأولاد.. ﴿وَالنِّسَاءُ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧].

فالإمبراطوريات حرمت المرأة من الإرث، وظلت كذلك حتى العصر الحديث الذي اقتدى بالتشريع الإسلامي لإنصافها، ثم تجاوز حدود الله؛ إمعاناً في التعويض عما لحق بها من غبن قديماً.. أما التهرب من دفع الضرائب، فمشكلة تعاني منها الأنظمة الاقتصادية المتطورة، بعدما شاعت عادة التهرب معتمدة ألواناً من الاحتيال بتقديم كشوفات مغلوطة؛ إذ يستطيع أي فرد أن يكتسب جزءاً من أرباحه، ومداخيله السنوية، ففي حين أن المسلم الملتزم يبادر إلى دفع الزكاة والخمس والصدقات بقناعات تعبدية نابعة من الالتزام بالأوامر الإلهية.



هل تعود الدول الإسلامية إلى تطبيق النظام المالي القرآني لتحقيق أرقى تشريع اقتصادي في الكون، بزيل الفوارق الطبقيّة، ويضمن العدالة، ويُلغي العوز من المجتمعات.. ويعيدنا إلى الكوفة زمن الإمام علي (ع)، أو بعض العواصم الإسلامية المزدهرة بنعمة الإسلام.. عندما كان المسلم يضع الدينار في كفه ويدور به في شوارع الكوفة ويقول: دينار صدقة، فلا يجد من يأخذه، وبعد زمن علي (ع)، كان المسلم يدور في شوارع الكوفة وغيرها يطلب درهماً صدقة فلا يعطاه..

ماهية المال وطبيعته

﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ [الكهف: ٤٧].

"المال مادة الشهوات" [الإمام علي].

"المال ينبوع الحزن" [الإمام علي].

"المال عصب الحياة" [مثل شائع].

المال له شخصية قائمة بذاتها، تقف بمواجهة شخصية الإنسان، صاحب المال. ويقوم صراع بين الطرفين: المال، وصاحب المال. يتجه المال بطبيعته إلى التنامي والتضخم، وبمميزاته الإغرائية يشد الإنسان إلى كسبه وتتميته وتكديسه، وحتى إلى سرقة، ولا بد في الصراع من غلبة أحد الطرفين، إذ ينتصر المال – إلا مع الصالحين – فيصير الإنسان (عبد ماله). لذلك سعت (اليوتوبيات)^(*) إلى الحدّ من التضخم المالي، بجعله مادة تملكها الدولة فقط، ولا قيمة لها عند الأفراد، لتخفيف التسلط المالي على المجتمعات، ورأى بعضها أن تسك النقود من الحديد فقط، وإسقاط الذهب والفضة^(١).

ماهية المال في القرآن الكريم

﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾، حدد القرآن الكريم ماهية المال: هو "زينة الحياة" كما قال تعالى. فهو سبب الحياة أو مادتها، مثل الماء والهواء والطعام. إذ لا حياة بلا ماء أو هواء أو طعام، لكن هناك حياة بلا مال، إنما هي حياة تقشف، بلا زينة أو لهو أو مسرات أو ملذات ﴿المال زينة الحياة﴾ لأنه يوفر عناصر الزينة ومسبباتها: القصور،

(*) اليوتوبيا: كلمة يونانية معناها "لا مكان" وقد أصبحت هذه الكلمة وصفاً لكل كتاب يبحث في الدولة المثلى التي تحقق السعادة وتمحو الشرور.

الدور، العقارات، الخدم، الأثاث الفاخر، الحلى والمجوهرات، ألوان الأطعمة.. وقد يشتري الضمائر والمناصب والوظائف، في حين يقنع الزاهدون بغار أو كوخ وبقصر شعير، وحبّات تمر..

ماهية المال في نهج البلاغة

"المال مادة الشهوات".

"زينة الحياة" في القرآن الكريم، هي "مادة الشهوات" في نهج البلاغة، انتقل النفسير إلى حقل دلالي ميداني، فزينة الحياة، اشتهاؤها، ومادة تحقيقها: المال، الشهوة أشد إغراء وجذباً من زينة الحياة.

في الاقتصاد الحديث: "المال عصب الحياة أو عصب الاقتصاد".

يؤلف المال الشرايين التي تضخ الدماء في دورة الحياة الاقتصادية فهو يؤمن المواد الأولية، واليد العاملة، والطاقة، والمؤسسات التجارية. ويزدهر الاقتصاد بقدر ما فيه من الكتل المالية الضخمة.. لكن تجمع الكتل المالية في بعض الدول القوية أدى إلى إفقار كثير من الدول التي أخذت تعاني من الفقر والمجاعات والأمراض والديون والاستعمار والتبعية.. فيصير "المال ينبوع الحزن"^(٢) للأفراد والجماعات والدول..

ضرورة المال

المال عنصر ضروري لبناء الدولة، وبناء حياة الأفراد.

المصادر والموارد لبيت المال:

شرّع الإسلام المصادر التي تملأ (بيت المال) أو (خزينة الدولة) وهي:
أ. الزكاة: ورد ذكرها أكثر من ثلاثين مرة في القرآن الكريم مقرونة بالصلاة، ما يؤكد أن الصلاة ركن العبادة والزكاة ركن العدالة المالية.

١. ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول﴾ [النور: ٥٦].

٢. ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ [المزمل: ٢٠].

٣. ﴿الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم يوقنون﴾ [لقمان: ٤،

والنمل: ٣].

ب. الخمس: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى

واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ [الأنفال: ٤١].

ج. الخراج: في رقاب الأرض، أي ضريبة الأرض. ﴿أم تسألهم خراجاً فخراج ربك

خير وهو خير الرازقين﴾ [المؤمنون: ٧٢].

د. الجزية: في رقاب المشركين: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾

[التوبة: ٢٩].

التزم الإمام علي (ع) الأحكام القرآنية في تعاطيه مع الأمور المالية تشريعاً وتطبيقاً،

فكان التعاطي ينبع من العصمة ويدلّ عليها، إنه محكوم بالإيمان.

نقرأ في نهج البلاغة كلمات تعالج المال: ماهية وسلطة، وكسباً و صرفاً، والعدالة في توزيع الثروة، والاستثمار والاحتكار، ونتاجهما: الغنى والفقير، الشعب والجوع.. وقرن الأقوال بالعمل فجاءت كلماته مواد تشريعية، تؤسس التنظيم المالي للدولة المطلقة بلوغاً إلى التحضر والرخاء والعدالة..

اليوتوبيات: المال مفسدة المجتمعات، ومصدر الصراعات والفتن

رأت (اليوتوبيات) أن المال مفسدة للأغنياء لأنه يسبب الترف، ويولد الحاجة للفقراء، وهي تؤدي إلى الرذيلة وإلى الصراع الطبقي، وقد أفردت (الجمهوريات الفاضلة) فصلاً لهذه الطبيعة المالية، وكان الإمام علي (ع) قد سبق (اليوتوبيات) الغربية بقرون عندما اختصر رؤيته لهذه الطبيعة في المال بحكم قصيرة؛ لكنها (زبدة الحقب)، يحملها الإنسان في ذاكرته، ترافقه أينما رحل! وتطل على تصرفاته المالية، فتحاول أن تصحح المسارات الغلط لديه. فالحكمة لا تحتاج إلى كتب وفصول يقرأها الإنسان وينساها، إنما هي بعض كلمات تختصر قضية بأبعادها، هي مفردات يحفظها الإنسان ويرددها عندما يحتاجها، تحمل في مضمونها قوة ذاتية رادعة عن الشر والأنانية..:

١. المال مادة الشهوات.
٢. حب المال سبب الفتن.
٣. المال للفتن سبب وللحوادث سلب.
٤. المال داعية التعب، ومطية النصب.
٥. حب المال يفسد المأل.

هذه الكلمات تضع تحت الضوء طبيعة المال: هو مادة الشهوات، ومسبب الفتن والصراعات، والتعب والشقاء، وإفساد البشر. كل حكمة منها تؤلف عنوان فصل، أو عنوان كتاب. وتطل بعض الحكم لترسم التصرف الصحيح والمفيد للتعامل المالي. قال الإمام (ع):

١. "من جمع المال لينتفع به الناس أطاعوه، ومن جمعه لنفسه أضاعوه".
٢. "المال يكرم صاحبه ما بذل، ويهينه ما بخل".
٣. "المال وبال على صاحبه إلا ما قدم منه".

المال للناس كل الناس، ينتفعون به، يطيعون صاحبه إن كان كريماً وجعل لهم فيه نصيباً، ويعصونه إن استأثر به.. وتدفعهم الحاجة إلى السرقة والسلب، والفتن، وهكذا تضطرب المجتمعات، وتصبح عرضة للمشاكل والحوادث...

قال مابلي (Mably) كاتب فرنسي (١٧٠٩-١٧٨٥) في يوتوبياه (بحث عن حقوق المواطنين وواجباتهم): "الثروة تولد الحاجة، التي هي أكثر الرذائل جُبناً، وتولد الترف، الذي يصيب الأغنياء بكل رذائل الفقر، كما يبتلي الفقراء بالجشع الذي لا يشبعونه إلا بارتكاب الجرائم، وبأحط أنواع الخسة والانسياق وراء الشهوات التي يثيرها اقتناء الثروات، وهي إذ تضعف أرواح الأغنياء، بحيث يصبحون عاجزين عن القيام بأي جهد

يتصف بالكرم والأريحية، فإنما تلقي بالناس في البؤس الذي ينتهي بهم إلى الشراسة والغباء"^(٣).

النظام المالي في الجمهوريات الفاضلة

قام النظام المالي في اليوتوبيات على الاشتراكية العامة في: المال والمأكل والنساء والأطفال، وأعرض صوراً لمقارنتها مع النظام القرآني..

الاشتراكية في جمهورية أفلاطون، ضرورة لحفظ المدينة، وضمان وحدتها، وتأمين السعادة لشعبها، تبدأ الاشتراكية بطبقة الحراس، أي أصحاب السلطة، فيشاركون بعضهم بعضاً في الخبرات، والبيوت ووجبات الطعام، ولا يفتنون شيئاً من الذهب والفضة، اكتفاء بذهب نفوسهم، لأن الذهب مصدر لشور لا حصر لها. وبذلك لن يعرفوا الجشع والطمع وغريزة التملك، التي تزرع الخلاف بينهم وتصرفهم عن أداء مهمتهم. "إن من الواجب أولاً ألا يكون لأي منهم شيء يمتلكه وحده، إلا عند الضرورة القصوى، وبعد ذلك ينبغي ألا يكون لواحد منهم منزل أو مسكن لا يدخله غيره.. وعليهم أن يتناولوا وجباتهم معاً ويعيشوا جماعة كالجنود في ساحة القتال، وأما الذهب والفضة، فسؤكد لهم أن لديهم في نفوسهم على الدوام ذهباً وفضة وهبهما الله لهم، وهم ليسوا بحاجة إلى ذهب الناس وفضتهم، ومن العار أن يفسدوا ما يمتلكون من الذهب الإلهي بإضافة الذهب الأرضي إليه، إذ إن ذلك الذهب الذي يتنافس عليه العامة كان مبعثاً لشور لا حصر لها... ويلزم أن تكون هناك مشاعية في الزوجات والأطفال"^(٤).

في (يوتوبيا) بلوتارك (حوالي ٤٦م - ١١٩م)^(٥).

دعا بلوتارك إلى النقشف المطلق، وإلى استئصال حب الثروة وإلى اشتراكية في الطعام، بإقامة موآند مشتركة يجلس إلى كل مآندة خمسة عشر شخصاً، وربما يزيد العدد أو ينقص عن ذلك قليلاً..

واقترح (كمبانيلا) في (مدينة الشمس) أن تلغى الملكية بالنسبة إلى المجتمع كله، لا لطبقة واحدة فحسب، كما قال أفلاطون، فكل الأشياء مشتركة بين السكان، ويقوم القضاء بالإشراف على إدارتها، ولا يقتصر الاشتراك على الطعام، بل يشمل المعرفة والمباهج والمسرات وأوجه التشريف والتكريم، بحيث لا يستطيع شخص أن ينفرد بملك أي شيء..

ألغى (أندريا) في (مدينة المسيحيين) الملكية الخاصة، إذ يتسلم كل إنسان من السلطة كل ما يحتاج إليه. "لا أحد يملك أية نقود ولا يتم أي تعامل بالنقود الخاصة، فالأموال موجودة فقط في خزانة الجمهورية، وبسبب ذلك ينعم السكان بالسعادة التي لا تعدلها سعادة. إذ لا يتفوق إنسان على إنسان، بفضل الثروات التي يمتلكها، بل يمتاز الواحد منهم على الآخر، بفضل قوته وعبقريته، وتعال الأخلاق الكريمة والتقوى أسمى آيات الاحترام".

ربط (ونستلي) بين الملكية والظلم والاستبداد، وظهور الطبقات، الغنى والفقر، الأحرار والعبيد، فالحرية الحقيقية لن يكون لها وجود ما دام الناس لا يتمتعون بالحرية

الاقتصادية: "دع الناس يقولوا ما يريدون، فما دام هناك أمثال هؤلاء الحكام، الذين يدعون أن الأرض أرضهم، وما داموا يضعون أيديهم على ملكيتي الخاصة، وملكيتك، فلن يحصل عامة الشعب على حريتهم، ولن تخلو الأرض من المتاعب".
أكد (مابلي) أن الملكية هي أصل الشرور كلها، ومصدر تعاسة الجنس البشري، واشتاق إلى "إقامة جمهورية، يكون الجميع فيها متساوين، والجميع أغنياء، والجميع فقراء، والجميع أحرار، ويكون قانونها الأول هو تحريم الملكية الخاصة.

لم يغير (وليم موريس ١٨٣٤-١٨٩٦) أفكار سابقه، بإلغاء الملكية الخاصة يؤدي إلى اختفاء النزاع واللصوصية: "لقد كان الجزء الأكبر من الجرائم مترتباً على قوانين الملكية الخاصة التي حرمت الغالبية العظمى من إشباع رغباتهم الطبيعية، وقصرت هذا الإشباع على فئة قليلة متميزة لما كان نتيجة للقهر الشديد الذي سببته تلك القوانين".

الدفاع عن أخطاء الاشتراكية

الانكالية: رأى معارضو الاشتراكية أنها تؤدي إلى الكسل، وانقضاء الحوافز للعمل، وتلاحقت الاعتراضات منذ جمهورية أفلاطون وتردد السؤال نفسه "في هذه الحال لن يرغب أحد في القيام بأي عمل، بل سينتظر من الآخرين أن يقوموا به، وذلك كما جاء في اعتراض أرسطو على أفلاطون". ودافع أصحاب اليوتوبيات اللاحقة عن اشتراكياتهم، "سوف يعمل الناس بشكل أفضل عندما تصبح جميع السلع مشتركة بينهم، لأن هذه الفكرة الطيبة هي التي ستدفعهم للإقبال عليه، وسوف تقدم لهم الحوافز في صورة أنواع مختلفة من التكريم، أو التقدير التي تمنح للعمال".

ودافع (رشتن) عن تجربة اشتراكية الدولة: "إن سوء استخدام السلطة من جانب الحكومة الاشتراكية أمر ممكن، وربما قال بعضهم، إنه أمر حتمي، ومع ذلك يمكن بطبيعة الحال الاعتراض على هذه الأقوال بأن الناس في ظل نظام اشتراكي حقيقي، لا يمكن أن يتصرفوا بطريقة أنانية، ومجردة من الشرف، كما يفعل غيرهم ممن يعيشون في النظام الرأسمالي".

[للبحث صلة]

١. المدينة الفاضلة عبر التاريخ.
٢. غرر الحكم ودرر الكلم: ٢/٢١٥.
٣. المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ص ٢٦٦.
٤. جمهورية أفلاطون: ص ٦٢.
٥. كتاب بلوتارك عنوانه: حياة ليكوجوس.